مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (2018) 186-209

تطوير الاستثمار الزراعي ودوره في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر

Development of Agricultural Investment as a Mechanism to Support the Growth of the Agricultural Sector and Reducing the Food Gap in Algeria

عمر حوتية[1]
سعيج مونيرة[2]

الملخص:

تشهد الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة ، خوض تجربة تنموية جديدة ، تهدف أساسا إلى البحث في آليات دعم النمو الاقتصادي ، ومن أبرز هذه الآليات تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

وقد تزايد اهتمام الجزائر بتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي ، وخاصة بعد تبنيها لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي وفرت العديد من فرص العمل والاستثمار في مشاريع زراعية نتج عنها زيادة إنتاج العديد من المحاصيل الفلاحية بأنواعها المختلفة ، لكن ما زالت تواجه جملة من التحديات وأهمها تحقيق الأمن الغذائي.

وهذا ما يجعلنا نتساءل : إلى أي مدى يساهم تطوير الاستثمار الزراعي في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية بالجزائر؟.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز مكانة القطاع الزراعي في التنمية بالجزائر، والجهود التي بذلت من أجل تطوير الاستثمار الزراعي ، ومدى إسهامها في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الزراعي، تنمية فلاحية، آليات دعم النمو، نمو القطاع الفلاحي، الفجوة الغذائية.

Abstract:

Since the beginning of the new millennium, Algeria has been witnessing a new development experiment aimed primarily at exploring mechanisms to support economic growth, the most important of which is the promotion of investment in the agricultural sector.

Furthermore, Algeria has become increasingly interested in developing investment in the agricultural sector; especially after adopting the policy of agricultural and rural renewal which has

provided many opportunities for employment and investment in agricultural projects that resulted in increasing the production of many agricultural crops of various kinds, but it still faces a number of challenges, the most important of which is food security. What makes us wonder: to what extent does the development of agricultural investment contribute to supporting the growth of the agricultural sector and reducing the food gap in Algeria?

In this study, we aim to highlight the status of the agricultural sector in development in Algeria, the

[1] جامعة أحمد دراية ، أدرار، الجزائر Email:hotiamar@yahoo.fr

2 جامعة لونيسي علي ، البليدةEmail : manar190687@gmail.com

efforts made to develop agricultural investment, and finally its contribution to supporting the growth of the agricultural sector and reducing the food gap in Algeria.

Keywords: Agricultural Investment, Agricultural Development, Growth Support Mechanisms, Agricultural Sector Growth, food gap.

تمهيد:

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن الجزائر عانت خلال العقود الماضية من انحسار الزراعة ، ومحدودية إسهامها في الناتج الداخلي الخام ، واتساع الفجوة الغذائية ، ما جعل السلطات الجزائرية تتبنى سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والبحث عن الآليات التي تسهم في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر، ولعل من أبرزها تطوير الاستثمار الزراعي ، كأحد روافد التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إشكالية البحث: تبنت الجزائر إصلاحات قانونية وتشريعية في المجال الفلاحي رغم التحديات التي تطلبت منها التدخل المباشر وغير المباشر، المالي والمعلوماتي والتكنولوجي سعيا منها لدعم نمو القطاع الفلاحي، مما يوفر الغذاء المحلي بكفاية ويجنب الدولة الاعتماد على الأسواق العالمية في توفير أمنها الغذائي.

وعلى هذا الأساس، يمكن طرح إشكالية البحث كالتالي: إلى أي مدى يساهم تطوير الاستثمار الزراعي في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية بالجزائر؟.

أهمية وأهداف البحث: تظهر أهمية هذا البحث من خلال عرض تأثير الاستثمار الزراعي في لدعم نمو القطاع الفلاحي وزيادة إسهامه في الناتج الداخلي الخام ، وبما يمكن من تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر.

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية تشجيع الاستثمار الزراعي في الجزائر؛
- عرض تجربة الجزائر في الاستثمار الزراعي على المستوى المحلي والعربي؛
- تحديد تأثير زيادة الاستثمارات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر؛
- تبيان مساهمة الاستثمارات الزراعية المنجزة في تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر.

فرضيات البحث:

كإجابة مبدئية على الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

-الاستثمار الزراعي في الجزائر هو الاستثمار الأكثر ربحية نظرا لتوفر الموارد الأزمة والمقومات المطلوبة؛

- استحدث الجزائر سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة2008 وتم الانطلاق في تنفيذها سنة2009، التي تمثل مسار الجزائر للاستثمار الزراعي في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي؛

– تطورت مخصصات الاستثمار الزراعي في الجزائر بعد إعلان سياسة التجديد الفلاحي والريفي مما يعكس الإرادة السياسة للدولة في ترقية هذا النوع من الاستثمار؛

– ساهم الاستثمار الزراعي في الجزائر في تقليص الفجوة الغذائية بشكل واضح.

خطة البحث:

1. ماهية الاستثمار الزراعي وأهمية تطويره في الجزائر.
2. جهود الجزائر في مجال الاستثمار الزراعي والانجازات المحققة.
3. أثر الاستثمار الزراعي في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية.

أولا: ماهية الاستثمار الزراعي وأهمية تطويره في الجزائر

قبل التعرف على جهود الجزائر في تطوير الاستثمار الزراعي ، سوف نتطرق إلى ماهية الاستثمار الزراعي.

1- مفهوم الاستثمار الزراعي:

- الاستثمار الزراعي هو استخدام عوامل الإنتاج الزراعية المتوافرة من الأرض والعمل ورأس المال ...، وتشغيلها بقصد إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة والتي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد.[3]
- كما يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب عن ذلك من مخاطر.
- الاستثمار الزراعي هو تلك التخصيصات التي تسمح بتوسيع القاعدة الإنتاجية للزراعة.[4]

إذن، الاستثمار الزراعي يأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، غير أنه إضافة لتخلي المستثمر عن راس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسله إنتاجية (الأرض، العمل ورأس المال)، وإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح للمستثمر، وزيادة الناتج الوطني الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة وكذا تحقيق الأمن الغذائي، فإنه يتحمل مخاطر مرتبطة بمتغيرات اقتصادية متعددة يمكن السيطرة عليها والتقليل من تأثيراتها، ومخاطر أخرى مرتبطة بظروف مناخية وبيئية يصعب السيطرة عليها، مما يرفع درجة المخاطرة لهذا النوع من الاستثمار.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهم خصائص الاستثمار الزراعي كما يلي[5]:

---

[3] دعاء ممدوح محمد، يحيى عبد الرحمن يحيى، التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية ، العدد 92، 2014 ، ص 117.

[4] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011-2012، ص88.

- **الدورة المالية:** تختلف الدورة المالية في الزراعة عنها في الصناعة، فالتدفق النقدي في الزراعة يكون لمرة واحدة أي عند بيع المحصول فقط، فهو عملية غير مستمرة، وطول هذه الفترة لا يتيح للمستثمر أمكانية الاستفادة من العوائد إلا في نهاية الفترة.
- **اختلاف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية:** وهو ما يخل بعمل المصارف والبنوك من وجه النظر المحاسبية وإعداد الميزانيات وتوقيت العوائد.
- **الدورة الزراعية:** إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض في سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها، إذ يتم تحسينها بزرع منتج أخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة.
- **المخاطرة:** أهم معوقات الاستثمار الزراعي هو أن المخاطرة تتجلى فيه بشكل واضح وذلك لدخول العوامل الطبيعية كمقيدات للتنبؤ، إذ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع ، حيث ترتفع هذه النسبة بتوقع سوء المناخ أو الأوبئة أو الكوارث الطبيعية.
- **التكيف:** إمكانات التكيف للاستثمار الزراعي أكبر مقارنة بالاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض وصلاحيتها للري، مما يؤدي لتغيير العمليات وأحجامها والتناوب الزراعي وتغير اختيار المزروعات.
- أن التجارب العلمية ونتائج البحوث القليلة الأثر في الزراعة تحتاج لوقت طويل نسبيا للتأكد من فعاليتها.
- صعوبة تقييم الاستثمار الزراعي من وجهة النظر المحاسبية لاستعمال الحسابات المختلطة .
- **إشكالية التمويل الزراعي:** وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

2- أهداف الاستثمار الزراعي:

يوجد تكامل رأسي في الزراعة تنتمي معه عملية الفصل بحيث في سياق دورة استثمارية يمكن أن تتحقق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مستهدفة، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح ذلك.

الشكل رقم (01): أهداف الاستثمار الزراعي

[5] أحمد محمد أبو سعده، ضمانات وحوافز الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي وقانون الاستثمار، مكتبة الوفاء القانونية، ط1, مصر، 2012، ص121.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (2018) 186-209

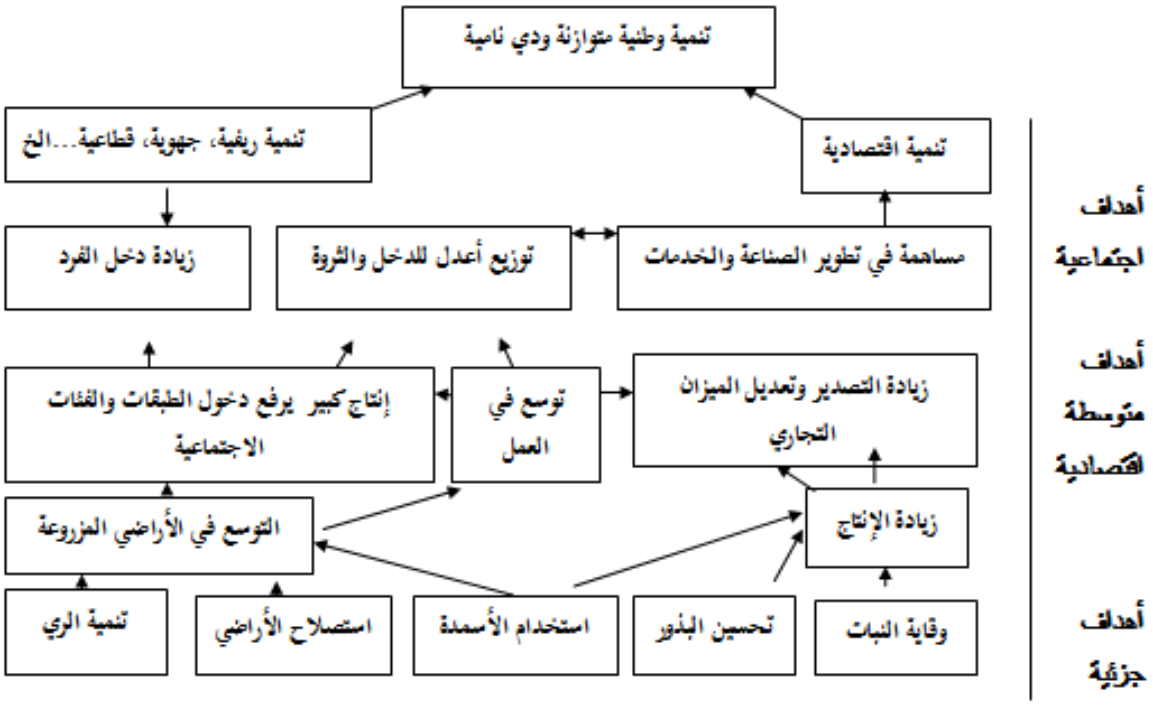

المصدر: يحه عيسى، قرار الاستثمار الزراعي، دكتوراه دولة في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1998، ص130.

يبين الشكل أعلاه أن الاستثمار في وقاية النباتات يؤدي لتنمية وطنية كهدف كلي، وأن الاستثمار في تحسين البذور يمكن من تحقيق نفس الهدف، وإن هدف الاستثمار تحقيق التدفق النقدي الحاصل من عملية التحسين.
كما يلاحظ على نوع التنمية الزراعية المنبثقة عن الاستثمار الزراعي ديناميتها، بحيث أن استخدام البذور ليس هدفا في حد ذاته وإنما يحدث أثرا على مستوى الإنتاجية التي لم تكن محددة مسبقا، ومنه فالأثر الذي تحدثه البذور قد يتجاوز الأثر الذي خطط له أو حدد كهدف ومنه فالأثر توسعي.[6]
وعليه يمكن النظر إلى مستويات الأهداف في المشاريع الاستثمارية الزراعية من خلال: أهداف المستوى الأدنى: وهي البرنامج؛ أهداف المستوى المتوسط: وهي السياسة؛ أهداف المستوى الأعلى وهي الخطة.

3- أهمية تشجيع الاستثمار الزراعي في الجزائر:

يعد الاستثمار الزراعي أفضل أنواع الاستثمار في الدول النامية ومنها الجزائر، وذلك لتضافر مجموعة من العوامل ساعدت على جعل الاستثمار الزراعي الأكثر ربحية، وتتمثل هذه العوامل في ما يلي:

- وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك في المحاصيل الزراعية خاصة الغذائية منها.

[6] غردي محمد، مرجع سابق، ص90.

- محدودية الموارد الزراعية في ظل طموحات مستقبلية عالية للتنمية الزراعية.
- تزايد الطلب العالمي على الطاقة الحيوية المستمدة من المحاصيل الزراعية في ظل ارتفاع أسعار الأنواع الأخرى من الطاقة.
- الأرض الزراعية من الأصول ذات القيمة المتزايدة، كلما زادت خصوبتها زادت إنتاجية الوحدة منها.[7]

كل هذه العوامل فرضت على الدولة التركيز على أهم الفروع الزراعية المطلوب تنميتها كما يلي:[8]

- استصلاح الأراضي الزراعية،
- تطوير المذابح المدمجة،
- تشجيع مشاريع الشراكة العامة – الخاصة في إطار المزارع النموذجية،
- تطوير المكننة الزراعية ، وتطوير الأنظمة المقتصدة للمياه،
- تطوير التخصيب لتعزيز إنتاج المدخلات الزراعية لمختلف الشعب،
- إنشاء وتطوير مشاتل عصرية،
- تطوير الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية المتعددة القبب)،
- تطوير زراعة الأعلاف (الصفصفة، استنبات الأعلاف)،
- تثمين الإنتاج الزراعي في شعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الخضر، الفواكه، الحليب...،
- تثمين المنتجات الموطنة (التمور، الزيتون، العسل، عنب الطاولة)،
- تطوير قدرات الحفظ والتخزين تحت التبريد،
- الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية، وذلك من خلال إنشاء وحدات صناعية: لتحويل الفواكه والخضروات، لتحويل الحليب وتصنيع الألبان، ووحدات صناعية لصنع الأسمدة، وتصنيع الأدوية البيطرية.

ثانيا: جهود الجزائر في مجال الاستثمار الزراعي والانجازات المحققة

يشكل موضوع تنمية القطاع الفلاحي أحد أهم التحديات التي تواجه الجزائر منذ الاستقلال، وقد أصبح واضحا الآن أكثر من أي وقت مضى مدى أهمية تطوير الاستثمار الزراعي كأحد روافد التنمية الاقتصادية بالجزائر. فما الجهود التي بذلتها وتبذلها الجزائر من أجل دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية؟.

1- تطور السياسات الزراعية في الجزائر:

تعتبر السياسة الفلاحية أداة الدولة لتنمية القطاع الفلاحي ، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين، وهما[9] : زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي، والعمل على زيادة حجم الصادرات الفلاحية لتعويض حجم الواردات الفلاحية التي تضطر إليها الدول، وبخاصة النامية منها لسد فجوة الاكتفاء الذاتي. وقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال سلسلة من السياسات المتعاقبة تحت عناوين مختلفة، بحجة النهوض بقطاع الزراعة الحيوي:

[7] يحه عيسى، مرجع سابق، ص131.

[8] أنظر: موقع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار: www.andi.dz www.andi.dz ، اطلع عليه بتاريخ : 29 فبراير 2018 .

[9] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت ، 2010 ، ص10.

1-1- السياسات الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال إلى نهاية التسعينات:

إن توجه الجزائر ذو الطابع الصناعي بعد الاستقلال ، واعتمادها على نموذج " الصناعات المصنعة" ، والإصلاحات الزراعية (التسيير الذاتي والثورة الزراعية) المطبقة غداة الاستقلال تفسر عدم استغلال الثروات الفلاحية، والإمكانات التقنية الضعيفة، وبالتالي وجود أزمة عميقة في قطاع الفلاحة.

وقد كانت الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر للفترة (67-1978م) مصحوبة بثورة إصلاح زراعي تهدف إلى تحديث القطاع الفلاحي وعالم الريف. لكن في ظل تمويل غير كافي للقطاع الزراعي بالمخططات التنموية.

وابتداء من الثمانينيات شرعت الجزائر في تبني سياسات ليبرالية في مجال الفلاحة [*]، لكن لم تتمكن من إخراج القطاع من الأزمة، وحتى أن نسبة الاعتمادات المخصصة للفلاحة كانت خلال فترة التصنيع أكبر بكثير مما خصص في الثمانينيات، وعرفت تدهورا كبيرا وصل حد 5 % دون أن يحقق ذلك نفع للصناعة.

فالتنمية المخططة خلال هذه المرحلة تميزت بعدم الكفاءة الاقتصادية وضعف الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانعدام روح الإبداع والابتكار ، وضعف استغلال الإمكانيات الزراعية في الزراعة وفي المجالات المكملة لها.[10]

ومنذ مطلع التسعينيات شهدت السياسات الزراعية بالجزائر تحولات وتطورات هامة، جاءت انعكاسا لتغيرات خارجية وداخلية، فرضت سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية، والتوجه بدءا من سنة 1994م نحو تحرير الأسواق، وإتاحة المجال للقطاع الخاص مع تقليص الدور المباشر للدولة، وتحويل ملكية النشاط الزراعي وإدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص.

1-2- السياسات الزراعية في الجزائر بداية من الألفية الجديدة:

مع بداية الألفية الجديدة، تم تخصيص استثمارات معتبرة بهدف ترقية مختلف القطاعات، ومنها قطاع الزراعة ، وتم منح الأولوية للسياسات الفلاحية والريفية ضمن إستراتيجيات التنمية، وذلك على النحو التالي:

1.2.1. دعم مخططات وبرامج التنمية الفلاحية : والتي توزعت كما يلي:

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ، هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، من خلال الدعم المقدم في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2004م).[11]

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR : أطلقته الدولة في 2002 كتكملة لـ (PNDA)، ومس المناطق المستفيدة منه بنشاطات تنموية خاصة تتعلق بالتجهيز أو لتحسين ظروف المعيشة.

---

[*] صدرت عدة قوانين في إطار هذا التوجه، على غرار: القانون 83-18 صدر في 1983/08/13 وتضمن منح الملكية العقارية في إطار عملية الاستصلاح. وقانون 87-19 مؤرخ في 2 ديسمبر 1987 لضبط كيفيات استغلال الأراضي العمومية وتحديد حقوق وواجبات المنتجين.

[10] عمر حوتية، تطوير البحوث الزراعية كمدخل لاستدامة التنمية الزراعية (مع التركيز على حالة الجزائر)، المؤتمر الدولي الثامن للتنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة بجامعة الفيوم، خلال الفترة : 5- 2018/3/7 ، ص11.

[11] زيدان زهية، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي:حالة الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص ص: 133-136.

3. استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي: ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الصادر في أوت 2008، حيث يحدد معالمها وإطارها العام، وتتمّثل أهدافها في[12]: التحسين المستدام للأمن الغذائي، التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية، ومكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

كما تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية، وهي[13]:

1- التجديد الفلاحي: ويركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان استدامة الأمن الغذائي للبلاد.

2- التجديد الريفي: يهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية.

3- برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يّتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي.

وتسعى سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى انعاش القطاع الفلاحي ككل، ودعم أسس تحقيق الأمن الغذائي.

2.2.1. إنشاء صناديق لدعم تمويل المشاريع الفلاحية: ومن أهم هذه الصناديق:

1- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998م.

2- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحي (FNPDA) : معتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم: 302-067، وهو امتدادا للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA ، أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000.

3- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية: انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 01-2000، وتكفل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاح (CNMA) بمهام أساسية لإنجاح البرامج، ويتواجد 64 صندوق جهوي.

3.2.1. دعم أجهزة التمويل الفلاحي: ويتكفل بهذه العملية:

1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وصناديقه الجهوية ، وقد أنشأت من خلال الأمر رقم: 72/64 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، ومارست منذ نشأتها عدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية.

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: تأسس بموجب المرسوم: 206/82 المؤرخ في: 1982/05/13 .

وقد تولد عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حيث اسندت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي.

وتقوم هذه الأجهزة بتسيير الصناديق العمومية وكذا المهام المتعلقة بالقروض والتأمينات الفلاحية.

4.2.1. تطوير عمل الأجهزة الإدارية: وتشمل:

1- مديرية المصالح الفلاحية DSA، تم تنظيمها بالمرسوم التنفيذي: 195/90 مؤرخ في: 1990/06/23.

2- الغرف الفلاحية الولائية، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 118/91 المؤرخ في: 1991/04/27.

---

[12] Ministère De L'agriculture Et Du Developpement Rural, le renouveau rural évaluation de la mise en oeuvre des contrats de performance, 16éme réunion d'évaluation des cadres, Algérie, le 06/01/2013, p2.

[13] سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، يومي 23، 24 نوفمبر 2014م، جامعة الشلف- الجزائر ، ص ص: 7،8.

2- المشاريع الاستثمارية والانجازات المحققة لتحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة:

2-1- البرامج أو المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها:

أ- نهاية 2014 بلغ عدد المشروعات 21 مشروعا ، وكانت الانجازات المحققة كالتالي:[14]

- زيادة إنتاجية محاصيل الحبوب 19 % حتى عام 2014م.
- زيادة إنتاجية محاصيل البقول إلى 8 % حتى عام 2014م.
- زيادة إنتاج البطاطا إلى 9.4 % حتى عام 2014م.
- زيادة إنتاج المحاصيل الزيتية الى 35.6 % حتى عام 2014م .
- زيادة في نمو إنتاج الحليب 5.5 % (2009-2014م) .
- زيادة في معدل نمو إنتاج زيت الزيتون إلى 35.6 % وصل الإنتاج الى 482.8 ألف طن.
- زيادة الإنتاج المتحقق في التمور بما يقدر بنحو 0.9 مليون طن.
- زيادة إنتاج اللحوم والبيض بمعدل 4.8 % ، 10.5 %.
- توفير فرص عمل جديدة في قطاع الزراعة.

ب- نهاية 2015 بلغ عدد المشروعات 22 مشروعا، التكلفة الاستثمارية لتسعة منها 66.9 مليون دولار، وكانت الانجازات المحققة كالتالي:[15]

- زيادة إنتاجية محاصيل الحبوب الى4.2 % حتى عام 2015 م.
- زيادة إنتاجية محاصيل البقول إلى 8 % حتى عام 2015م.
- زيادة إنتاج البطاطا إلى 12.7 % حتى عام 2015م .
- زيادة إنتاج المحاصيل الزيتية الى35.6 % حتى عام 2014م .
- زيادة في نمو إنتاج الحليب 8.3 % حتى عام 2015م.
- زيادة في معدل نمو إنتاج زيت الزيتون إلى 35.6 % وصل الإنتاج الى 420.4 ألف طن.
- زيادة الإنتاج المتحقق في التمور يقدر بنحو 0.99 مليون طن .
- زيادة إنتاج البيض بمعدل 7.5 % واللحوم البيضاء والحمراء بنحو 12.6 % و12.5 % حتى عام 2015م.
- توفير فرص عمل جديدة في قطاع الزراعة.

2-2- المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل :

[14] الاجتماع التنسيقي الرابع لضباط اتصال الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، الخرطوم، جمهورية السودان، 25-26 أكتوبر 2015، ص07.

[15] أنظر: التقرير الختامي للاجتماع الخامس لضباط اتصال الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة1: 2011-2016).

تتمثل في مشروعات تطور سلاسل ذات قيمة في الميدان الزراعي، مجال الطب البيطري، وخلق مركز كفاءات، خطة رصد الملوثات والبقايا في الأغذية.

3- استثمار المزيد من الموارد الأرضية:

وذلك بالاستفادة من العوائد المالية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية:

3-1- البرامج والمشروعات المنفذة والجاري تنفيذها: وتتمثل فيما يلي:[16]

- الري التكميلي للحبوب لمساحة 201 ألف هكتار .
- تحسين الري السطحي التقليدي على مساحة 214.8 ألف هكتار.
- تجهيز نحو207.7 ألف هكتار بتقنيات الري الموضعي .
- تقدر كميات المياه المتوفرة نحو 10مليار متر مكعب.
- بلغت التكاليف الاستثمارية لمشروع واحد من 04 مشروعات معدة للتنفيذ نحو2.00 مليون دولار.

3-2- البرامج أو المشروعات المقترحة والمعدة للتنفيذ والتي تحتاج إلى تمويل:

- مشروع تطوير تقنيات الري المقتصدة – الري بالتنقيط.
- مشروع استعمال المياه المعالجة في 05 مناطق نموذجية ومساحة 5950 هكتار مستعملة.

4- المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج:

4-1- البرامج أو المشروعات المنفذة و الجاري تنفيذها :

- إنتاج وتصنيع 05 ألاف جرار زراعي سنويا ، محليا بالتعاون مع شركة أمريكية.
- إنشاء مجمع صناعي غدائي لتطوير المنتج المحلي من الحليب ومشتقاته وتقليص قيم الواردات.

4-2- المشروعات المقترحة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل :

التوسع في إنتاج الحبوب باستخدام الري التكميلي لزراعة 1.7 مليون هكتار.

5- مشاركة الجزائر في الاستثمار الزراعي في إطار المنظمة العربية للتنمية الزراعية: قامت المنظمة بتفنيد العديد من المشروعات والأنشطة في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي عام 2015 كما يلي:

5-1- مشروع الدعم الفني لبرنامج التجديد الاقتصادي ألفلاحي والريفي في الجزائر(المرحلة الثانية):

قات المنظمة بتوفير 100 الف شتلة زيتون من شركة المشتل الغاوي الجزائرية، وزعت بواقع 5000 شتلة لكل ولاية من الولايات التالية: تيزي وزو، البويرة، بجاية، بومرداس، المدية، سكيكدة ، جيجل ، تسمسيلت ، سطيف، خنشلة ، قالمة ، تيبازة ، غليزان ، معسكر ، سوق أهراس، عين الدفة ، الشلف، تيارت، برج بوعريريج وميلة.

[16] أنظر: مختلف التقارير بموقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية : http://www.aoad.org/ ، اطلع عليه بتاريخ2018-01-15 12:00.

5-2- مشروع تطوير تقنيات وأساليب حصاد المياه وتنمية موارد المياه في الدول العربية:

في إطار تنفيذ التدريب عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية دورتين تدريبيتين قوميتين في مقرها بالخرطوم، شاركت الجزائر في الدورة الأولى حول استخدام نظم الاستشعار عن بعد والمعلومات الجغرافية في تطبيقات حصاد مياه الأمطار، ضمن 20 متدربا من ثماني دول عربية، والتي استهدفت المهندسين والفنيين العاملين بقطاع حصاد المياه. وشاركت أيضا في الدورة الثانية في مجال تطبيقات الاستشعار عن بعد في النمذجة الهيدرولوجية لمجاري الأودية وأحواض الصرف السطحي في الوطن العربي خلال الفترة 12-2015/12/24م من بين 18 متدربا من ستة دول عربية.[17]

5-3- مشروع الدعم الفني لإدارة بيئة الأحياء المائية :

- **مشروع تربية الأحياء المائية :** شاركت الجزائر في الدورة التدريبية القومية المتخصصة خول الاستزراع البحري في الأقفاص التي نفذتها المنظمة بتونس خلال الفترة 5-2015/06/13م بمشاركة 20 متدربا من 08 دول عربية . كما قامت المنظمة بتامين عدد 02 من الأقفاص العائمة للاستزراع السمكي البحري في الجزائر.
- **بناء القدرات في مجال المعلوماتية الحيوية:** شاركت الجزائر في الدورة التدريبية القومية في مجال استغلال المعلوماتية الحيوية لصون وتحسين حيوانات الغداء والزراعة التي عقدت بمقر المنظمة في الخرطوم جمهورية السودان خلال الفترة 22-2015/12/30م بمشاركة 18 متدربا.

5-4- مشروع المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة للحوم ومنتجاتها:

شاركت الجزائر ضمن فريق الخبراء في الاجتماع الأول الذي عقدته المنظمة لفريق عمل لإعداد مسودة المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة للحوم ومنتجاتها بمقرها بالخرطوم (14-2015/09/17م)، قام الفريق بإعداد موصفتين استرشاديتين للحوم المبردة والمجمدة وإرسالها لجميع الدول العربية لإبداء ملاحظات حولها.

كما شاركت الجزائر ضمن فريق الخبراء في الاجتماع الثاني لفريق عمل لإعداد مسودة المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة للحوم الدواجن واللحوم المصنعة في مقر المنظمة في الخرطوم جمهورية السودان في الفترة 16-2015/11/19 حيث قام الفريق بإعداد أربع مواصفات إرشادية هي:

- المواصفة العربية الاسترشادية الموحدة للحوم الدواجن المبردة.
- المواصفة العربية الاسترشادية الموحدة للحوم الدواجن المجمدة.
- المواصفة العربية الاسترشادية الموحدة لأحشاء الدواجن المبردة والمجمدة.
- دليل استشاري عربي موحد لمنتجات اللحوم ولحوم الدواجن المصنعة (مبادئ عامة).

5-5- المشاركة في لقاءات دورية حول الزراعة والإنتاج الزراعي:

- **اللقاء القومي حول الزراعة التعاقدية مع صغار المزارعين:**

[17] نفس المرجع والموقع.

شاركت الجزائر في اللقاء المنعقد في مقر المنظمة خلال الفترة 11-2015/01/13م بحضور 13 مشاركا وممثلي الشركات ومؤسسات القطاع الخاص والاتحاديات الزراعية والخبراء المختصين في الزراعة التعاقدية.

- **اللقاء الدوري الثالث لمسئولي وخبراء البحوث ونقل التقنية في مجال الإنتاج النباتي :**

شاركت الجزائر في اللقاء الدوري الثالث الذي عقدته المنظمة في مقرها في الخرطوم لمسئولي و خبراء البحوث ونقل التقنية في مجال الإنتاج النباتي تحت شعار الابتكار في الزراعة والأمن الغذائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي خلال الفترة 27-2015/12/29م بمشاركة 26 من المؤولين والخبراء من الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان والعراق ولبنان ومصر بالإضافة إلى منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو) والمركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) وخبراء المنظمة .

ثالثا: أثر الاستثمار الزراعي في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية

لقد أسهمت السياسات الفلاحية وجهود تطوير الاستثمار الزراعي بدءا من الألفية الجديدة في زيادة الناتج الزراعي الإجمالي، فحسب تصريحات لوزير الفلاحة حول تطور قطاع الزراعة ، وخاصة خلال المخطط الخماسي (10-2014)، أشار إلى نمو القطاع الزراعي بنسبة 11 % ، وإلى تجاوز نسبة إسهامه في الإنتاج الوطني الـ 9 % ، وهو ما يغطي 72 % من حاجيات الجزائر في مجال المنتوج الزراعي الغذائي.[18]

وتم توسيع مساحة الاراضي الفلاحية المستغلة من 5ر8 مليون هكتار الى 9 مليون هكتار، وتوسيع المساحات المسقية الى 2 مليون هكتار. وأن الاموال الضخمة التي رصدت للقطاع والتي بلغت 2500 مليار دج خلال العقدين الماضيين سمحت بتحقيق انتاج تقدر قيمته بـ 30 مليار دولار من الإنتاج الفلاحي.[19]

ويمكن إبراز أثر الاستثمار الزراعي في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر، وذلك بالاستعانة بالمؤشرات التي تعتمدها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والتي تتعلق بنمو الانتاج الزراعي ، والحد من الفجوة الغذائية [20] ، والتي سوف نستعرضها على النحو التالي:

1-تطور مخصصات الاستثمار الزراعي في الجزائر:

يمكن تتبع تطور الأهمية الاستراتيجية للاستثمار الفلاحي الجزائر من خلال تتبع تطور المخصصات المالية لها في نوعي الاستثمار، العام والخاص كما يلي:

جدول رقم(01): تطور مخصصات الاستثمار الفلاحي العام في الجزائر للفترة2000-2014

[18] أنظر الموقع: http://elaph.com/Web/Economics/2014/12/969492.html، اطلع عليه بتاريخ: 12 ديسمبر 2017.

[19] أنظر موقع الإذاعة الجزائرية: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180110/130861.html.

[20] وهيبة زبيري، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، مصر، ص 159.

السنوات	الاستثمار الفلاحي (مليار دينار)	الاستثمارات الكلية (ملياردج)	نصيب الفلاحة من الاستثمارات الكلية(٪)
2000	43.53	265.83	16.37
2001	75.45	446.44	16.9
2002	94.21	507.26	18.57
2003	85.11	508.1	16.75
2004	96.046	553.12	17.36
2005	112.91	1019.73	11.7
2006	201.03	1168.47	12.048
2007	308.55	1906.16	16.18
2008	393.74	2136.39	18.43
2009	335.592	2503.42	13.4
2010	392.44	2778.92	14.12
2011	301.25	2144.35	14.04
2012	129.61	1811.97	7.15
2013	209.52	2050.34	9.95
2014	315.95	2802.093	11.27

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لكل سنة، بداية من سنة1999إلى غايةسنة2015.

يظهر من خلال الجدول أعلاه تطور مخصصات الاستثمار الفلاحي في الجزائر للفترة 2000-2014، حيث ارتفعت هذه المخصصات من43.53مليار دينار جزائري سنة2000إلى أكثر من الضعف سنة2002 بقيمة94.21 بعدما كان سنة 2001 لايتعدى75.45مليار دينار، ورغم الانخفاض الطفيف المسجل سنة2003مقارنة بسنة2002إلا أنها عاودت الارتفاع سنة2004 إلى 96.046مليار دينار جزائري، واستمر هذا الارتفاع بعد ذلك ليبلغ أقصى قيمة له سنة 2008 بما يقارب393.74مليار دينار جزائري، وبمتوسط ميزانية قدرت ب156.73مليار دينار جزائري، خلال الفترة2000-2008، واستمر الارتفاع في ميزانية الدولة الممنوحة لتمويل مشاريع الاستثمار الفلاحي بعد سنة2008، حيث بلغت392.44مليار دينار جزائري سنة2010، إلا أن هذه القيمة عرفت انخفاضاسنتي2012،2011بما يقارب301.25مليار دينار جزائريو129.61مليار دينار جزائري على التوالي، ولم يستمر هذا الانخفاض طويلا ليعاد الارتفاع سنة2013 إلى209.53مليار دينار

جزائري، ثم إلى315.95مليار دينار جزائري سنة2014، مما يعكس الإرادة السياسة للدولة لتشجيع هذا النوع من الاستثمارات.

جدول رقم02: تطور عدد مشاريع الاستثمارات الفلاحية الكلية والخاصة المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار بعد أزمة الغذاء2008.

السنة	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل المستحدثة	المبلغ الإجمالي للاستثمار (مليون دج)
2009	11	174	170
2010	26	462	1402
2011	31	31504	18496
2012	85	1144	7284

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار.

يبين الجدول أعلاه أن حجم الاستثمارات الفلاحية الخاصة المصرح بها في الجزائر بعد سنة2009 وحتى سنة2012 تجاوزت من 27352 مليون دج من طرف المستثمرين الخواص لدى الوكالة، و يمثل هذا المبلغ أكثر من 135 مشروع استثماري بمبلغ إجمالي قدر في هذه الفترة ب170مليون دج، والملاحظ كذلك ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار الفلاحي الخاص المصرح بها لدى الوكالة من11 مشروع سنة2009 بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي مباشرة إلى حوالي 85مشروع سنة 2012، بمبلغ إجمالي قدره 7284مليون دج.

2- نمو الناتج المحلي الإجمالي الناتج المحلي الزراعي:

يعتبر الناتج المحلي الزراعي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات التي اعتمدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية لقياس مدى توفر الغذاء في الدول، الجدول التالي يبين تغيرات الناتج المحلي الزراعي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال كل مرحلة من مراحل تطبيق البرامج التنموية باختلاف السياسات الزراعية التي ينطوي عليها كل برنامج.

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (2018) 186-209

الشكل رقم(01): تغيرات الناتج المحلي الإجمالي والزراعي خلال الفترة (2000-2015)

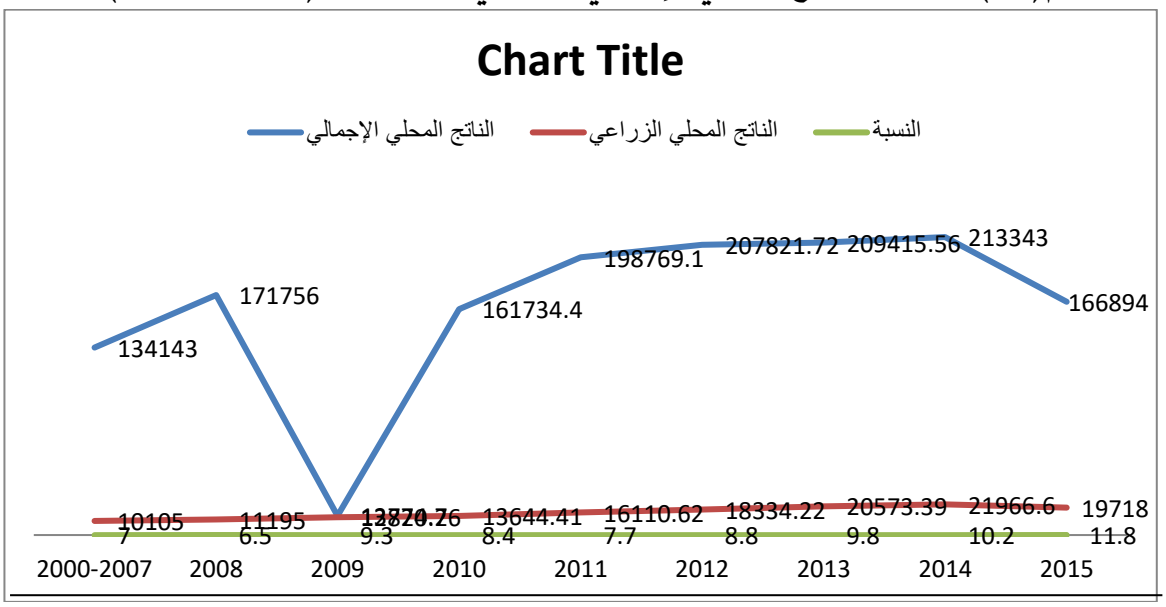

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي الإحصائي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأعداد من 30 إلى 35. http://www.aoad.or ، اطلع عليه بتاريخ: 20 ديسمبر 2017.

يظهر من خلال الجدول أعلاه تطور الإنتاج الفلاحي كما يلي:

- زيادة في الناتج المحلي الزراعي بشكل تصاعدي منذ سنة 2000 ليصل إلى الذروة سنة 2014 بقيمة 21966.00 مليون دولار، نتيجة تطبيق الدولة للبرامج التنموية الثلاث التي حملت في طياتها كل من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد ألفلاحي والريفي التين أثرتا إيجابا على نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل 11.8% سنة 2015 رغم انخفاض قيمة الناتج فيها.

3- نمو الإنتاج النباتي:

تسعى الجزائر من خلال كل البرامج التنموية والسياسات الزراعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لأوسع مجموعة من المنتجات الغذائية بشقيها النباتي والحيواني، للحد من الواردات الغذائية وبلوغ أكبر نسبة من الصادرات الغذائية.

الجدول رقم (02): الموازين السلعية ونسبة الاكتفاء الذاتي للأغذية النباتية الرئيسية للفترة (2002-2015)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

البيان		قمح ودقيق	البطاطس	البقوليات	الخضر	الفواكه	سكر مكرر	الزيوت
الإنتاج	2006-2002	2460.00	1889.42	52.32	3752.87	2573.90	0.00	61.35
	2012-2008	2634.33	3237.82	67.98	8394.28	2636.01	0.00	1.66
	2014-2013	2436.20	4673.52	93.70	12297.73	4205.10	0.00	1.55
	2015	2656.73	4539.58	87.39	12469.33	4323.11	0.00	1.90
الصادرات	2006-2002	1.70	0.07	0.14	0.86	17.19	0.00	6.83

	2012-2008	3.96	0.05	0.03	9.95	19.68	97.50	7.40
	2014-2013	0.00	0.25	0.00	2.65	38.50	227.90	0.96
	2015	0.87	0.01	0.00	5.49	34.59	150.53	1.04
الواردات	2006-2002	955.44	53.44	104.08	3.73	104.07	291.40	448.8
	2012-2008	2219.78	83.17	209.37	16.64	259.09	747.68	843.5
	2014-2013	2060.64	88.12	229.38	32.56	392.65	859.75	617.7
	2015	2406.01	93.38	239.45	29.51	326.32	717.49	612.5
الميزان	2006-2002	953.74	53.37	103.94	2.87	86.88	291.40	442.0
	2012-2008	2215.82	83.12	209.34	6.69	239.41	650.18	836.1
	2014-2013	2060.64	87.87	229.38	29.92	354.15	631.85	617.5
	2015	2405.14	93.37	239.45	24.02	291.73	566.96	611.5
المتاح للاستهلاك	2006-2002	7823.85	2001.02	221.93	3766.10	285.32	949.70	789.4
	2012-2008	8807.43	3351.53	266.59	8420.82	3022.43	1161.44	673.7
	2014-2013	9853.23	4796.41	285.82	12322.15	4673.83	1335.56	780.4
	2015	11158.4	4692.49	315.64	12496.53	4735.24	1439.13	803.3
نسبة الاكتفاء الذاتي	2006-2002	31.83	94.42	23.58	99.65	90.46	0.00	7.77
	2012-2008	29.91	96.61	25.50	99.68	87.21	0.00	0.25
	2014-2013	24.72	97.44	32.78	99.80	89.97	0.00	0.20
	2015	23.81	96.74	27.69	99.78	91.30	0.00	0.24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي الإحصائي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأعداد من 30 إلى 35. http://www.aoad.or ، اطلع عليه بتاريخ: 20 ديسمبر 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

أ- **الإنتاج:** سجلت الجزائر أعلى نسب الإنتاج من السلع الغذائية النباتية سنة 2015، في كل من شعبة القمح والدقيق بقيمة 2656.73 مليون دولار، الخضر 12469.33 مليون دولار، الفواكه 4323.11 مليون دولار، أما شعبة البطاطس، انخفض إنتاجها سنة 2015 إلى 4539.58 مليون دولار بعدما شهدت الفترة 2014/2013 أعلى مستويات إنتاج هذه المادة الغذائية الأساسية 4673.52 مليون دولار، كذلك البقوليات 93.70 مليون دولار

بينما انخفض إنتاج الزيوت إلى 1.9 مليون دولار سنة 2015 بعدما كان 61.35 مليون دولار في الفترة (2002- 2006)، كما ينعدم تماما إنتاج السكر منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2015.

ب- **الصادرات:** سجلت الجزائر أعلى نسب تصدير القمح والدقيق خلال الفترة (2008- 2012) بقيمة 3.96 مليون دولار نتيجة تطبيق الدولة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، كذلك شعبة البطاطس استفادت من هذه السياسة، وارتفع حجم صادراتها إلى 0.25 مليون دولار في الفترة (2013-2014)، أما شعبة البقوليات فقد

استمر انخفاض إنتاجها مما جعل صادراتها تتراجع منذ سنة 2002 لتنعدم تماما في الفترة من 2013 إلى 2015، وعن صادرات الجزائر من الخضر فقد بلغت أقصاها في الفترة (2008-2012) 9.95 مليون دولار ، إلا أنها تراجعت إلى 2.65 مليون دولار في الفترة (2013-2014)، لكن تطبيق السياسات الجديدة في مطلع سنة 2015 رفع من حجم صادرات هذه السلعة الغذائية إلى 5.49 مليون دولار. أما صادرات الجزائر من الفواكه فبلغ أقصاها 38.50 مليون دولار للفترة (2014/2013)، ومن المنطقي أن يرتفع حجم صادرات السكر المكرر بسبب انعدام إنتاجه، بينما تتذبذب صادرات الزيوت من0.96 مليون دولار إلى 7.40 مليون دولار.

ج- الواردات: سجلت الجزائر أعلى نسب استيراد القمح والدقيق، البطاطا والبقوليات سنة 2015 بقيمة 2406.01 مليون دولار، 93.38 مليون دولار و239.45 مليون دولار على التوالي، نتيجة انخفاض إنتاج هذه المواد لنفس الفترة، بعكس الخضر والفواكه والسكر المكرر التي انخفضت وارداتها إلى 29.51 مليون دولار، 326.32 مليون دولار، 717.49 مليون دولار على التوالي سنة 2015 بعدما بلغت في الفترة السابقة 32.56، 392.65، 359.75 مليون دولار سنة 2014 على الترتيب، ومن المنطق انخفاض واردات الزيوت من 617.78 مليون دولار سنة 2014 إلى612.57 مليون دولار سنة 2015 نظرا لزيادة حجم إنتاجها وصادراتها.

د- نسبة الاكتفاء الذاتي: سجلت الجزائر أعلى نسب الاكتفاء الذاتي في شعبة الخضر حيث لم تنخفض نسبة الاكتفاء فيها عن 99 % منذ سنة 2002 إلى سنة 2015.

تليها شعبة الفواكه حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها إلى 91.30 % سنة 2015، أما عن شعبة البطاطس فقد عرفت الجزائر اكتفاء ذاتيا فيها بنسبة معتبرة جدا تتراوح بين 94 % و97 %، منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2015، وتبقى نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والدقيق منخفضة جدا حيث تستمر في الانخفاض على طول الفترة من 2002 (31.83 %) إلى 2015 (23.81 %)، أما شعبة البقوليات فتعاني فيها الجزائر من عدم الاكتفاء الذاتي بنسبة لا تتعدى 27.69 % سنة 2015، بينما ينعدم الاكتفاء الذاتي في شعبة السكر المكرر، ويقارب من العدم في شعبة الزيوت 0.24 % سنة 2015.[21]

4- نمو الإنتاج الحيواني:

تعتبر السلع الغذائية ذات المصدر الحيواني الشق الثاني من مؤشرات الأمن الغذائي، أو بالأحرى دونها لا يمكن التحدث عن أمن غذائي متكامل إذا غابت السلع الغذائية ذات الإنتاج الحيواني، والجدول رقم (03) التالي يوضح الإنتاج والصادرات والواردات وكذا نسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية ذات الإنتاج الحيواني.

[21] أنظر : الكتاب السنوي الإحصائي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأعداد من 30 إلى 35. http://www.aoad.or ، اطلع عليه بتاريخ: 20 ديسمبر 2017.

الجدول رقم (03): الموازين السلعية ونسبة الاكتفاء الذاتي للأغذية الحيوانية الرئيسية للفترة (2002-2015)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

البيان		اللحوم حمراء	اللحوم بيضاء	الأسماك	البيض	الألبان ومنتجاتها
الإنتاج	2006-2002	246.39	151.32	128.44	171.63	1659.35
	2012-2008	255.81	265.01	123.78	219.58	2667.95
	2014-2013	252.59	463.18	101.57	303.03	3648.55
	2015	256.80	512.20	106.10	335.00	3895.00
الصادرات	2006-2002	0.11	0.01	10.10	0.00	3.38
	2012-2008	0.08	0.32	9.01	0.00	1.65
	2014-2013	0.24	0.00	7.74	0.00	0.25
	2015	0.24	0.00	6.60	-	0.44
الواردات	2006-2002	137.41	0.21	19.57	4.07	653.95
	2012-2008	187.21	0.45	48.19	1.75	1161.97
	2014-2013	306.93	0.06	144.17	0.87	1769.97
	2015	260.30	0.15	113.95	1.16	1168.59
الميزان	2006-2002	137.30	0.21	19.57	4.07	653.95
	2012-2008	187.13	0.13	39.18	1.75	1160.32
	2014-2013	306.69	0.06	136.43	0.87	1769.73
	2015	260.06	0.15	107.35	1.16	1168.15
المتاح للاستهلاك	2006-2002	307.55	152.32	145.13	173.60	4143.23
	2012-2008	316.14	264.62	147.22	220.13	5473.78
	2014-2010	330.94	463.20	145.43	303.19	7164.89
	2015	323.93	512.27	147.62	335.23	7267.56
نسبة الاكتفاء الذاتي %	2006-2002	80.11	99.34	88.50	98.87	40.05
	2012-2008	80.92	100.15	84.08	99.75	48.74
	2014-2013	76.33	100.00	69.84	99.95	50.92
	2015	79.28	99.99	71.87	99.93	53.59

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي الإحصائي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأعداد من 30 إلى 35. http://www.aoad.or ، اطلع عليه بتاريخ: 20 ديسمبر 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

أ- **<u>الإنتاج:</u>** سجلت الجزائر أعلى نسب الإنتاج من السلع الغذائية الحيوانية في سنة 2015، في كل من اللحوم الحمراء 256.80 مليون دولار، اللحوم البيضاء 512.20 مليون دولار، البيض335.00 مليون دولار، الألبان

ومنتجاتها 3895.00 مليون دولار، أما شعبة الأسماك فقد انخفض إنتاجها بشكل متواصل من سنة 2002 (128.44) مليون دولار إلى سنة 2015 (106.10) مليون دولار.

ب- <u>الصادرات:</u> ارتفعت نسب تصدير الجزائر للحوم الحمراء إلى 0.24 مليون دولار في الفترة من 2013-2014 وحافظ على هذه القيمة في سنة 2015 بعدما كانت لاتتعدى 0.1 مليون دولار في الفترة السابقة، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة تطبيق الدولة لسياسة التجديد ألفلاحي والريفي في هذه الفترة والعمل على إعادة إعمار الأرياف مما أدى إلى رفع الإنتاج الحيواني وتربية الماشية ، لكن رغم ذلك إلا أن حجم صادرات الجزائر من اللحوم البيضاء انعدم تماما سنة 2013 إلى غاية سنة 2015، أما شعبة الأسماك فقد انخفض حجم صادراتها بشكل متواصل من سنة 2002 (10.10) مليون دولار إلى سنة 2015 (6.60) مليون دولا وهذا يتطابق مع انخفاض إنتاج هذه المادة الغذائية الأساسية، لاتصدر الجزائر البيض فالكمية المنتجة توجه كليا للاستهلاك المحلي، أما عن الألبان ومنتجاتها فيبقى حجم الصادرات منها ضعيفا بـ 0.44 مليون دولار سنة 2015 .

ج- <u>الواردات:</u> سجلت الجزائر أعلى حجم استيراد للحوم الحمراء للفترة (2013-2014) بقيمة 306.93 مليون دولار لكن تمكنت من خفضه سنة 2015 إلى 260.30 مليون دولار، بعكس اللحوم البيضاء التي لم يتعدى حجم استيرادها 0.45 مليون دولار منذ سنة 2002 إلى سنة 2015، واتخذت واردات الجزائر من الأسماك نفس مسار اللحوم الحمراء حيث ارتفع حجمها إلى أقصى المستويات (144.17) مليون دولار في الفترة (2013-2014)، بسبب تعثر إنتاجها محليا نضرا للمشاكل الهائلة التي يعاني منها قطاع الصيد البحري في الجزائر والذي لم توليه البرامج التنموية السابقة اهتماما كبيرا، لكن السياسات الجديدة المطبقة مطلع سنة 2015 أوضحت التفات الدولة لهذا القطاع الحساس مما قلل واردات السمك إلى 113.95 مليون دولار في نفس السنة، كذلك الألبان ومنتجاتها إذ ارتفع حجم الواردات منها في الفترة (2013-2014) إلى الذروة بحجم (1769.73) مليون دولار، لكن اهتمام الدولة بالقطاع خفض استيرادها إلى 1168.59 مليون دولار 2015. [22]

د- <u>نسبة الاكتفاء الذاتي</u>: سجلت الجزائر نسب عالية جدا من الاكتفاء الذاتي في 2015 في شعبة اللحوم الحمراء 80 %، 100% في اللحوم البيضاء، تقارب 80 % في الأسماك، وحوالي 100 % في البيض وشعبة الألبان ومنتجاتها 53.59 %.

5- التطورات في نسب صادرات وواردات الجزائر للمواد الغذائية وفي الفجوة الغذائية:

والتي تعبر عنها معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): نسبة الصادرات والواردات الغذائية للجزائر للفترة (2004-2017) وتطور الفجوة الغذائية
الوحدة: مليون دولار أمريكي

[22] أنظر : الكتاب السنوي الإحصائي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأعداد من 30 إلى 35. http://www.aoad.or ، اطلع عليه بتاريخ: 20 ديسمبر 2017.

البيان	الواردات الكلية	الواردات الغذائية	النسبة %	الصادرات الكلية	الصادرات الغذائية	النسبة %	الفجوة الغذائية	معدل النمو
2004-2008	25068.10	4358.16	17.38	44335.49	1401.1	3.16	(2957.06)	
2009	39297.54	5477.59	13.93	45189.38	116.29	0.25	(5361.3)	-
2010	41191.89	5515.01	13.38	45189.38	116.29	0.25	(5398.72)	% 0.69
2011	41191.89	5515.01	13.38	45189.38	116.29	0.25	(5398.72)	% 0
2012	42231.98	6365.90	15.07	56851.91	215.61	0.37	(6146.39)	% 13.84
2013	55213.08	8428.32	15.26	65181.08	405.70	0.62	(8022.62)	% 30.52
2014	58274.09	7157.72	12.28	62884.29	283.29	0.45	(6874.43)	% -14.31
2015	51733.01	5793.84	11.19	37951.39	192.44	0.50	(5601.40)	% -18.51
05 أشهر 2016 *	19866.00	3363.00	16.92	11154.00	116.00	1.48	(3247.00)	% -42.03
05 أشهر من 2017*	19671.00	3799.00	19.31	15701.00	161.00	1.02	(3638.00)	% 12.04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الكتاب السنوي الإحصائي الصادر عد المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الأعداد من 30-35. http://www.aoad.or ، اطلع عليه بتاريخ: 20 ديسمبر 2017.

* موقع المديرية العامة للجمارك الجزائرية .http://www.douane.gov.dz / ، اطلع عليه بتاريخ: 20 ديسمبر 2017.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن الواردات والصادرات الجزائرية سواء الكلية أو الزراعية والغذائية سلكت سلوكين مختلفين في فترتين زمنيتين متعاقبتين حيث أن:

أ- <u>الواردات الغذائية:</u>

- **في الفترة 2004-2014:** عرفت تسجيل ارتفاع مستمر للواردات الكلية للجزائر إذ تجاوز الضعف، فبعد أن كان يقدر بـ 25068.10 مليون دولار في بداية الفترة أصبح يقدر بـ 58274.09 مليون دولار في سنة 2014، وهو نفس المسار الذي اتخذته الواردات الغذائية بحجم بلغ 4358.16 واردات غذائية في بداية الفترة وارتفاع إلى حجم قدره 7157.72 مليون دولار واردات غذائية سنة 2014، أما عن نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الكلية فتبقى ضئيلة لم تتعدى في أعلى معدلاتها 17.38 %.

هذا الارتفاع المستمر في حجم الواردات الغذائية دفع بالدولة للبحث في سياسة جديدة للتحكم أكثر في الغذاء.

- **في الفترة 2015-2017:** وهي فترة تحول الجزائر لنموذج النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق أمن غذائي مستدام، نسجل انخفاض الواردات الكلية للجزائر بفعل سياسة الجزائر التقشفية التي أوصت بخفض

الواردات، وصحبها انخفاض حجم الواردات الغذائية بشكل محسوس من 5793.84 مليون دولار سنة 2015 إلى 3363.00 مليون دولار خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2016، ثم عادت للارتفاع قليلا (3799.00)

في الخمس أشهر الأولى من سنة 2017، كما ارتفعت نسبة مساهمة الواردات الغذائية في الواردات الكلية من 11.19 % سنة 2015 إلى 19.31 % سنة 2017 مما يؤكد استثناء المنتجات الغذائية من إجراء خفض الواردات الغذاء كونها صنف أساسي لا يستغنى عنه.

ب- الصادرات الغذائية :

- **في الفترة 2004-2014:** تم تسجيل ارتفاع مستمر للصادرات الكلية للجزائر، فبعد أن كانت تقدر بـ 44335.49 مليون دولار في بداية الفترة أصبحت تقدر بـ 62884.29 مليون دولار في سنة 2014 وهو راجع لارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة ، وهو عكس المسار الذي اتخذته الصادرات الغذائية بحجم بلغ 1401.10 صادرات غذائية في بداية الفترة وانخفاض إلى حجم قدره 283.29 مليون دولار صادرات غذائية سنة 2014 ، أما عن نسبة الصادرات الغذائية إلى الصادرات الكلية فتبقى ضئيلة جدا أعلى معدلاتها 3.16 %.

- **في الفترة 2015-2017:** تم تسجيل انخفاض للصادرات الكلية للجزائر من 37951.00 بسنة 2015 إلى مليون 15701.00 مليون دولار في الخمس أشهر الأولى من سنة 2017 بفعل انهيار أسعار النفط، وصحبها انخفاض واضح في حجم الصادرات الغذائية من 192.00 مليون دولار سنة 2015 إلى 116.00 مليون دولار خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2016، ثم عادت للارتفاع قليلا (161.00) في الخمس أشهر الأولى من سنة 2017، كما ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية من 0.50 % سنة 2015 إلى 1.02 % سنة 2017، وهذا إنما يدل على المسار الصحيح الذي تخوضه الجزائر بتطبيقها لنموذج النمو الاقتصادي مما يقود إلى تحقيق أمن غذائي مستدام.

ج- الفجوة الغذائية:

اختلف حجم الفجوة الغذائية في كل مرحلة من مراحل تطبيق البرامج التنموية حيث بلغت :

- **للفترة 2000- 2004:** حوالي 2957.06 مليون دولار.
- **للفترة 2005- 2009:** حوالي 5361.30 مليون دولار
- **للفترة: 2010-2014:** ارتفاع الفجوة الغذائية إذ تراوحت مابين 5398.72 مليون دولار و8022.62 مليون دولار، بمعدل نمو يصل في المتوسط إلى 11.85 %.
- **للفترة 2015-2017:** في الثلاث سنوات الأولى لهذا البرنامج عرفت الفجوة الغذائية تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت سنة 2015 قيمة 5601.40 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 18.51 % عن ما كانت عليه سنة 2014، ثم انخفضت إلى 3247.00 مليون دولار في الخمس أشهر الأولى لسنة

2016، وهي نسبة انخفاض معتبرة وصلت إلى 42.00 %، وعادت للارتفاع النسبي (12 %) في الخمس أشهر الأولى لسنة 2017 لتبلغ 3638.00 مليون دولار.[23]

وبالتالي، فرغم محاولات تقليص الفجوة الغذائية إلا أن النتائج تبقى محدودة بالنظر للإمكانات الزراعية للجزائر.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة، تم إبراز مكانة القطاع الزراعي في التنمية بالجزائر، والجهود التي بذلت من أجل تطوير الاستثمار الزراعي، والتي أسهمت إلى حد ما في دعم نمو القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائري، وهذا ما أشارت إليه المعطيات التي تم الاستناد عليها منذ سنة 2000 إلى الآن ، حيث نستنتج:

– أن الدولة الجزائرية نجحت من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحسين أداء قطاع الأسماك مما جعل نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك تصل إلى 88.50 % منذ سنة 2000 إلى الآن .

– أنه تطبيق الدولة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في هذه الفترة ، أسهم في نمو الصادرات الغذائية للجزائر لتصل إلى 1401.10 مليون دولار، من خلال تحسين إنتاج مختلف السلع الغذائية النباتية والحيوانية منها..

– أن القطاع الفلاحي حقق نتائج جيدة مقارنة بتلك المتوقعة من قبل الاقتصاديين والخبراء الفلاحين حيث بلغ الإنتاج الزراعي أعلى مستوياته بـ 21966.60 مليون دولار، من خلال زيادة إنتاج بعض الشعب الغذائية مما رفع صادرات الجزائر الغذائية إلى أحسن مستوياتها منذ سنة 2002 بقيمة 8022.62 مليون دولار، كما حقق مستويات إكتفاء ذاتي جيدة جدا في المنتجات الحيوانية تراوحت بين 50.92 % كأقل نسبة في الألبان ومنتجاتها و100 % في اللحوم البيضاء والبيض، اما المنتجات النباتية فلم يتمكن هذا البرنامج والسياسات التي قام بتطبيقها من رفع حجم الاكتفاء الذاتي منها باستثناء الخضر والفواكه حيث بلغ مشارف 100 %.

– أن الأمن الغذائي الجزائري استنادا إلى معطيات الخمس أشهر الأولى لسنة 2017 قد عرف تحسنا ملحوظا، وهو ما يقودنا إلى نتيجة حتمية وهي أن السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الغذائي للجزائر على المستوى المحلي والتي تضمنتها مختلف البرامج التنموية منذ سنة 2000 تتميز بالتركيز على شعب غذائية معينة وإهمال الشعب الأخرى مما لا يحل أزمة الغذاء بشكل واضح .

– من المتوقع أن تصل الجزائر بتطبيق نموذج النمو الاقتصادي إلى تحقيق أمن غذائي مستدام مطلع 2030.

وعلى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، نقترح كتوصيات ما يلي:

– العمل على تنشيط السياسات التنموية في المجال الفلاحي واستخدام التقنية الحديثة في الري والفلاحة.

– ضرورة زيادة الاهتمام بالبحوث الفلاحية وتوفير التمويل اللازم لتطوير مراكز البحوث الفلاحية، والتنسيق بين الباحثين المحليين والعالميين لكسب المهارات والخبرات في المجال الفلاحي.

[23] أنظر : الكتاب السنوي الإحصائي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأعداد من 30 إلى 35. الموقع: http://www.aoad.or ، اطلع عليه بتاريخ : 20 ديسمبر 2017.

– إعادة النظر في قانون الاستثمار في شقه المتعلق بالقطاع الفلاحي بمنح امتيازات وتفصيلات لمستثمري القطاع ، مع ضرورة إضفاء طابع الاستقرار على هذا القانون بغية كسب ثقة المستثمرين وجذبهم .

– تكثيف الجهود من أجل تطبيق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي المنطلق سنة 2011.

– بناء نظام إحصائي فعال، يضبط المعلومات والإحصائيات الزراعية، كما هو موجود بالدول المتقدمة، من خلال المسوحات الميدانية، وتقدير الإنتاج الزراعي وغيره من المتغيرات الأخرى كالمحاصيل، والمعدات، والثروة الحيوانية، والعمالة، والأجور الزراعية، لتحديد مستويات النمو الحقيقية.

قائمة المراجع:

1- أحمد محمد أبو سعده، ضمانات وحوافز الاستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي وقانون الاستثمار، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى ، مصر، 2012.

2- دعاء ممدوح محمد، يحيى عبد الرحمن يحيى، التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 92، 2014.

3- زيدان زهية ، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي:حالة الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

4- سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، يومي 23، 24 نوفمبر 2014م، جامعة الشلف- الجزائر .

5- عمر حوتية ، تطوير البحوث الزراعية كمدخل لاستدامة التنمية الزراعية (مع التركيز على حالة الجزائر)، المؤتمر الدولي الثامن للتنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة بجامعة الفيوم، مصر ، خلال الفترة من 5 إلى 7/3/2018.

6- غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

7- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت ، 2010 .

8- وهيبة زبيري ، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.

9- يحه عيسى ، قرار الاستثمار الزراعي، دكتوراه دولة في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997-1998.

10- الاجتماع التنسيقي الرابع لضباط اتصال الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، الخرطوم، جمهورية السودان، 25-26 أكتوبر 2015.

11- التقرير الختامي للاجتماع الخامس لضباط اتصال الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (المرحلة1: 2011-2016).

12- الكتاب السنوي الإحصائي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأعداد من 30 إلى 35. http://www.aoad.or ، اطلع عليه بتاريخ: 20 ديسمبر 2017.

13- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الموقع : www.andi.dz www.andi.dz ، اطلع عليه بتاريخ : 29 فبراير 2018 .

14- موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية http://www.aoad.org/ ، تقارير مختلفة.

15- الموقع: http://elaph.com/Web/Economics/2014/12/969492.html، اطلع عليه بتاريخ: 12 ديسمبر 2017.

16- موقع الإذاعة الجزائرية: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180110/130861.html

17- Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural, le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance, 16 éme réunion d'évaluation des cadres, Algérie, le 06/01/2013.